نشرة الشؤون الإنسانية
الأرض الفلسطينية المحتلة
كانون الأول/ديسمبر 2015

OCHA

محتويات التقرير

زيادة حادة في الصادرات والتحويلات من غزة خلال عام 2015 3

موسم السردين في قطاع غزة ينتهي بإنتاج متوسط 4

تصعيد الضغوط على التجمّعات الرعوية في أنحاء المنطقة (ج) 6

مراجعة أنظمة التنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ وتطويرها 9

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

منزل في تجمّع الحديدية الرعوي هُدم بحجة عدم الترخيص، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

القضايا الرئيسية

- الإجراءات الإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر تستهدف اثني عشر تجمّعًا رعويا ضعيفا في المنطقة (ج) في الضفة الغربية.
- ارتفع حجم البضائع التي تم تسويقها خارج غزة في عام 2015 (في الفترة من كانون الثاني/يناير – تشرين الثاني/نوفمبر) لأكثر من خمسة أمثال مقارنة مع عام 2014.
- تطلب خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2016 للأرض الفلسطينية المحتلة 571 مليون دولارا أمريكيا لسلسلة من التدخلات، وهو أقل من عام 2015 بنسبة 19 بالمائة.

أبرز الأرقام في كانون الأول/ديسمبر 2015

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	37
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	2,154
اسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)	2
اسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)	41
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	13
مهجرون في الضفة الغربية	61

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 49% من التمويل

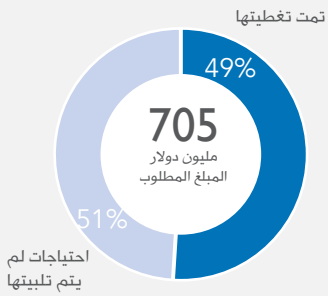

نظرة عامة

الهجمات والمصادمات يجب ألا تُعامل على أنها "وضع طبيعي جديد"

بحلول نهاية عام 2015، تم تسجيل 136 حالة وفاة بين الفلسطينيين وما يقرب من 14,000 إصابة في الضفة الغربية وإسرائيل في سياق هجمات واشتباكات، وهو الرقم السنوي الأعلى منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمليات التسجيل الخاصة به في عام 2005. كذلك كانت الأرقام المتعلقة بالخسائر البشرية الإسرائيلية الناجمة عن الهجمات الفلسطينية الأعلى بعض الشيء منذ عام 2008 (24 حالة وفاة و350 إصابة). ومعظم الخسائر البشرية تم تسجيلها في الربع الأخير من السنة، في موجة من العنف تميزت بعمليات طعن شبه يومية وهجمات ضارية نفّذها فلسطينيون لا ينتمون لتيارات سياسية، واحتجاجات ومصادمات واسعة النطاق. وبقي استهداف المدنيين الإسرائيليين والاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش والشرطة الإسرائيلية مصدر قلق رئيسي طوال هذه الفترة.

في سياق الاضطرابات المستمرة، شددت السلطات الإسرائيلية خلال كانون الأول/ديسمبر القيود على تنقل الفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وكانت محافظة الخليل أكثر المناطق المتضررة على وجه الخصوص: فقد اضطر الأشخاص الذين يتنقلون بين المراكز الحضرية الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك من مدينة الخليل وإليها، إلى السير في طرق بديلة طويلة وإلى عبور حواجز عسكرية، حيث تجرى عمليات التفتيش والبحث على يد الجنود الإسرائيليين، مما يعيق الوصول إلى الخدمات وسبل العيش.

وسمحت السلطات الإسرائيلية، مؤخراً بدفن جثث عدد من الجناة الفلسطينيين أو من يشتبه بأنهم جناة، بعد أن احتجزتها لفترات طويلة، واحتجزت بعضها لأكثر من شهرين، مما أثار احتجاجات وصدامات مطالبة بإعادتهم؛ ولا تزال إحدى عشرة جثة (كلهم من سكان القدس الشرقية) محتجزة حتى السادس من كانون الثاني/يناير. وواصلت السلطات الإسرائيلية أيضاً سياسة الهدم العقابي المتجددة لمنازل أسر المهاجمين الفلسطينيين بذريعة ضرورة الردع: حالتا هدم وقعتا في كانون الأول/ديسمبر مما أدى إلى تهجير 37 شخصاً إضافياً.

وتم خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تشديد الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف التجمّعات الرعوية الفلسطينية الضعيفة في المنطقة (ج)، بما في ذلك

Scan it!
with QR reader App

تدمير الممتلكات أو مصادرتها، وإصدار أوامر الهدم، والإخلاء المؤقت للسكان خلال التدريبات العسكرية. وأشار مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، ميروسلاف جينكا، في إيجازه الذي قدّمه أمام مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، إلى واحدة من هذه الحوادث في شمال غور الأردن (الحديدية) «كمشكلة مثيرة للقلق –والأكثر من ذلك قامت قوات الأمن الإسرائيلية بمصادرة المساعدات المقدمة لهذه الأسر بشكل متكرر على الرغم من حلول فصل الشتاء».

وحذّر السيد جينكا أيضا من مغبة التعامل مع التصعيد الحالي في العنف على أنه «الوضع الطبيعي الجديد: يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين ألا يركنوا إلى العيش في ظل تهديد العنف. ولكن، لا يمكن لإستراتيجية شاملة للحد من هذا التهديد أن تعتمد فقط على إجراءات أمنية مشددة. بل يجب أن تعالج أيضا العناصر الأساسية التي تثير الغضب الفلسطيني».

على النقيض من الضفة الغربية، كانت الأربع والعشرين حالة وفاة التي سجلت في غزة في عام 2015 ثاني أدنى رقم مسجل منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، مما يشير إلى أن وقف إطلاق النار في عام 2014 كان فعّالاً إلى حد كبير. وكان هناك أيضا بعض التقدم الذي سجل في عام 2015 في خروج البضائع من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية؛ حيث ازداد حجم البضائع التي تم تسويقها خارج غزة لأكثر من خمسة أمثال ما صُدّر خلال عام 2014. كذلك، طرأ تحسن طفيف على معدل البطالة في غزة في الربع الثالث من عام 2015، منخفضاً بمعدل خمس نقاط مئوية عن الرقم المسجل في الربع المماثل من عام 2014. ولكن، تبقى البطالة في غزة واحدة من أعلى الأرقام في العالم 42,7 بالمائة، ولا تزال الصادرات التجارية والتحويلات تشكل 10 بالمائة من الحجم المسجل في عام 2007، أي قبل فرض الحصار.

على النقيض من الضفة الغربية، كانت الأربع والعشرين حالة وفاة التي سجلت في غزة في عام 2015 ثاني أدنى رقم مسجل منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، مما يشير إلى أن وقف إطلاق النار في عام 2014 كان فعّالا.

أنجز مجتمع المنظمات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016، وهي جزء من تقرير النظرة العامة على الأوضاع الإنسانية العالمية الذي انطلق من جنيف في كانون الأول/ديسمبر، وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة 571 مليون دولار أمريكي لمجموعة من التدخلات تتراوح بين المساعدة القانونية، والتخلص الآمن من الذخائر غير المنفجرة في غزة، إلى توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة. كانت المناشدة أقل بنسبة 19 بالمائة من المناشدة في عام 2015، في أعقاب الأعمال القتالية في عام 2014 في غزة، ولكن 65 بالمائة على الأقل من متطلبات المشروع في المناشدة لعام 2016 مخصصة لغزة.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

صيادو سمك فلسطينيون يجهزون شباك الصيد في ميناء غزة، كانون الأول/ديسمبر 2015

زيادة حادة في الصادرات والتحويلات من غزة خلال 2015

غادر قطاع غزة، خلال تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015، ما مجموعه 150 شاحنة محملة بالبضائع التجارية، وهو الرقم الأكبر في شهر واحد منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007. وبذلك يرتفع عدد الشاحنات التي تم تسويقها خارج غزة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى 1,138، أي بزيادة قدرها خمسة أمثال عن عام 2014 بمجمله. وكذلك ازداد حجم الواردات إلى قطاع غزة بشكل كبير خلال عام 2015.[1]

بدأت الزيادة في الصادرات والتحويلات من غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في أعقاب التسهيلات للقيود الإسرائيلية المفروضة منذ فترة طويلة. وأدى رفع الحظر عن نقل البضائع إلى الضفة الغربية، وكذلك إلى إسرائيل في وقت لاحق، إلى خروج أكثر من ثلاثة أرباع الشاحنات من غزة وسُلمت إلى هاتين الجهتين، مقارنة مع لا شيء تقريبا في السنوات السابقة. كذلك، تم تخفيف الحظر على خروج البضائع غير الزراعية وشملت 12 بالمائة من الشاحنات من غزة في عام 2015 (وخاصة إلى الضفة الغربية) الأثاث، والملابس، والأدوات المكتبية والخردة.

على الرغم من تخفيف القيود، كان متوسط عدد الشاحنات المحملة من غزة في عام 2015 أقل من 10 بالمائة من الرقم المقابل خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2007، قبل فرض الحصار.

حجم البضائع يبقى ضئيلاً بالنسبة لأرقام ما قبل الحصار

على الرغم من تخفيف القيود، كان متوسط عدد الشاحنات المحملة من غزة في عام 2015 أقل من 10 بالمائة من الرقم المقابل خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2007، قبل فرض الحصار. ويمكن أن يعزى هذا التقدم المحدود لمجموعة من العوامل التي تقوّض قدرة غزة الإنتاجية: القيود الإسرائيلية السابقة والحالية على الواردات والصادرات، وتأثيرها التراكمي؛ وتدمير الأصول الإنتاجية خلال الجولات المتعددة من الأعمال القتالية؛ وإمدادات الكهرباء غير الكافية وغير الموثوق بها؛ والخلافات المتعلقة بالانقسام الفلسطيني الداخلي.

ووفق ما ورد في التقارير، في وقت مبكر من هذا العام وافقت السلطات الإسرائيلية على صادرات الأثاث إلى إسرائيل، وهي مكون هام من الصادرات قبل الحصار. ولكن، لا يزال التنفيذ متوقفاً بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب التي تشمل الخلاف بين السلطات في غزة ورام الله في

شاحنات محملة تخرج من غزة وفق الجهة

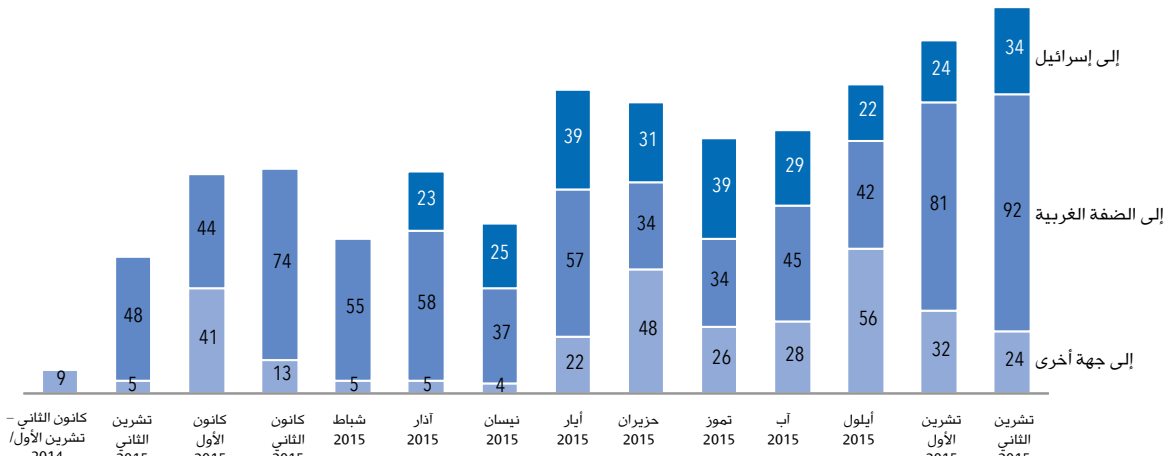

التعامل مع متطلبات فاتورة ضريبة القيمة المضافة، والحظر الإسرائيلي الراهن على واردات ألواح الخشب التي يبلغ سمكها أكثر من سنتيمتر واحد، استناداً لاعتبارات أمنية. ووفقا لاتحاد صناعة الأخشاب في غزة، فإن هذه القيود الجديدة على واردات الخشب تسببت بالفعل في انخفاض إنتاج الأثاث بنسبة تزيد عن 30 بالمائة وأدت إلى ارتفاع أسعار الأثاث.

انخفاض طفيف في معدلات البطالة

في الربع الثالث من عام 2015 (تموز/يوليو- أيلول/سبتمبر)، وقف معدل البطالة في غزة عند 42.7 بالمائة.[2] وفي حين أن هذا المعدل يبقى واحدا من أعلى المعدلات في العالم، فهو يمثل انخفاضاً بمقدار خمس نقاط مئوية عن الرقم المسجل في الربع المقابل من العام 2014 (47.4 بالمائة)، مما يعكس توفير ما يصل مجموعه إلى 44,300 وظيفة جديدة، معظمها في قطاع البناء، ولكن في الأنشطة المتعلقة بالتصدير أيضا.

إن الزيادة الأكثر أهمية في النشاط الاقتصادي تتطلب الخروج المتسق للبضائع إلى جميع الجهات. ويجب استكمال ذلك بإجراءات إضافية، بما في ذلك (ولكن ليس حصرا): رفع القيود المفروضة على استيراد المواد الخام؛ وإعادة إعمار المرافق والأصول الإنتاجية التي تضررت خلال الأعمال القتالية؛ وإمدادات كافية للكهرباء؛ واستغلال فعال بشكل أكبر للقدرات الموجودة في معبر كيرم شالوم.

موسم السردين في قطاع غزة ينتهي بإنتاج متوسط

القيود المفروضة على الوصول إلى البحر وعلى استيراد المعدات لا تزال تقوض سبل العيش التي تعتمد على صيد الأسماك

أسماك سردين من صيد تشرين الثاني/نوفمبر 2015

يهيمن موسم السردين، الذي يأتي مرتين في السنة، من نيسان/أبريل وحتى منتصف حزيران/يونيو ومن منتصف أيلول/سبتمبر حتى تشرين الثاني/نوفمبر، على نشاط الصيادين في قطاع غزة. ويشكّل السردين تاريخيا 60 بالمائة من مجموع صيد الأسماك ويشكّل الجزء الأكبر من دخل الصيادين في غزة.

السمك، وخاصة السردين، مصدر رئيسي للبروتين، والعناصر الغذائية الدقيقة وأحماض أوميجا 3 الدهنية الأساسية للفلسطينيين في غزة، ويساهم في التنوع الغذائي.

ووفقا لوزارة الزراعة في غزة، فإن حصيلة صيد السردين الإجمالية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بلغت 617 طنا. وهذا تقريبا نفس معدل الإنتاج على مدى السنوات الخمس الماضية (624 أقل من نصف المعدل للفترة بين عامي 1997 و2005 (1,439 طنا).

ساهمت بهذا القسم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

الانخفاض في صيد السردين منذ عام 2006، يمكن أن يعزّى جزئياً إلى تقليص الجيش الإسرائيلي لمنطقة الصيد المسموح بالصيد فيها قبالة سواحل قطاع غزة إلى حد أقصى يتراوح بين ثلاثة وستة أميال بحرية بدلا من 12-6 ميلا بحريا في السنوات السابقة.

حصيلة صيد أسماك السردين في قطاع غزة*

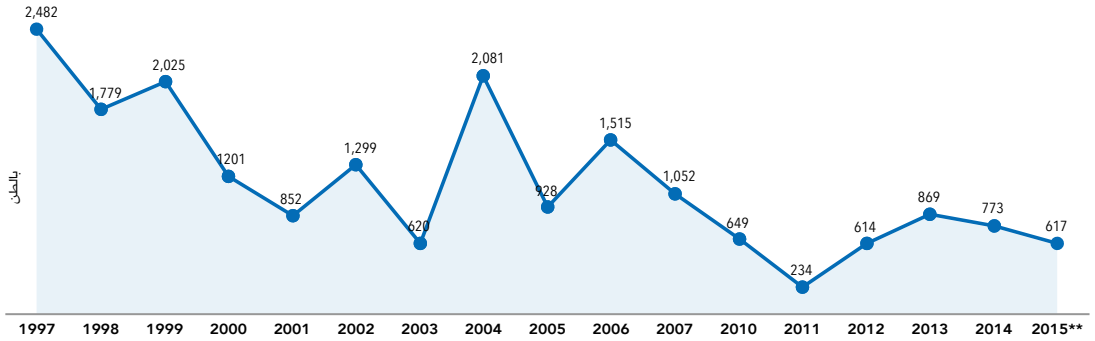

الانخفاض في صيد السردين منذ عام 2006، يمكن أن يعزى جزئيا إلى تقليص الجيش الإسرائيلي لمنطقة الصيد المسموح بالصيد فيها قبالة سواحل قطاع غزة إلى حد أقصى يتراوح بين ثلاثة وستة أميال بحرية بدلا من 12-6 ميلا بحريا في السنوات السابقة. وبالتالي أصبح تعذّر وصول الصيادين إلى المياه الأغنى بأفواج السردين في البحر. والأسماك المتاحة في المنطقة المسموح بالصيد فيها حالياً (حتى ستة أميال بحرية) تكون عادة أصغر حجماً، ويحد ذلك من أنواع الشباك التي يمكن استخدامها، ويقلّص من قيمة الصيد ويقوّض استدامة الموارد البحرية.

تتأثر أنشطة الصيد أيضا بالقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على استيراد المواد اللازمة للحفاظ على أسطول الصيد، مثل الألياف الزجاجية وقطع الغيار للمحركات. وتصنف إسرائيل هذه المواد على أنها «مواد ذات استخدام مزدوج» لأسباب أمنية.

إن تخفيف القيود على استيراد هذه المواد، إلى جانب توسيع منطقة الصيد التي يمكن الوصول إليها إلى 12 ميلا بحريا، سيسهم إلى حد كبير في حماية وتعزيز سبل العيش لأكثر من 3,500 أسرة فلسطينية من الصيادين في قطاع غزة.

إن تخفيف القيود على استيراد هذه المواد، إلى جانب توسيع منطقة الصيد التي يمكن الوصول إليها من ستة أميال بحرية إلى 12 ميلاً بحرياً، سيسهم إلى حد كبير في حماية وتعزيز سبل العيش لأكثر من 3,500 أسرة فلسطينية من الصيادين في قطاع غزة.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

صبي فلسطيني يجهز شبكة صيد في ميناء غزة، كانون الأول/ديسمبر 2015

تصعيد الضغوط على التجمّعات الرعوية في أنحاء المنطقة (ج)

انخفاض طفيف في عمليات الهدم بشكل عام خلال العام 2015

في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2015، ازدادت الإجراءات الإسرائيلية ضد اثني عشر تجمّعا رعويا فلسطينيا ضعيفا على الأقل في المنطقة (ج)، وغالبيتها تقع في غور الأردن (انظر الخريطة). وشملت هذه الإجراءات تدمير أو مصادرة مباني سكنية، وحظائر للحيوانات ومنشآت للبنية التحتية الأساسية؛ وإصدار أوامر هدم؛ وطرد مؤقت للمقيمين من أجل التدريب العسكري الإسرائيلي. بعض المباني والمواد المستهدفة قدمتها المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية. وإلى جانب القيود الصارمة المفروضة على الوصول إلى أراضي الرعي، أوجدت السلطات الإسرائيلية بيئة قهرية لدفع السكان إلى المغادرة.

حوالي 20 بالمائة من المباني التي دُمرت في عامي 2014 و2015 كانت مقدمة كمساعدات إنسانية وممولة من المانحين الدوليين.

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال عام 2015 أو فككت ما مجموعه 539 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في الضفة الغربية، وغالبيتها العظمى في المنطقة (ج)، على أساس عدم وجود تراخيص بناء. كان هذا الرقم أقل بنسبة عشرة بالمائة مما كان عليه في عام 2014. كان ما يقرب من 60 بالمائة من المباني المستهدفة في كلا السنتين تقع في تجمّعات رعوية صغيرة في المنطقة (ج)، ونحو 20 بالمائة منها كانت مقدمة كمساعدات إنسانية وممولة من المانحين الدوليين. .

تجمّع الحديدية الرعوي

واحد من التجمّعات الأكثر تضررا من الإجراءات الأخيرة هو تجمّع الحديدية في الأغوار الشمالية (محافظة طوباس). هدم الجيش الإسرائيلي و/أو صادر ما مجموعه 33 خيمة سكنية وحظائر للحيوانات تابعة لثلاث أسر تضم 19 شخصا، منهم ستة أطفال. إحدى هذه الأسر هُدم منزلها خمس مرات منذ عام 2000.

غالبية المباني التي دمرت أو صودرت (25) في تجمّع الحديدية قُدمت كمساعدة إنسانية استجابة لعمليات هدم سابقة. كذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر، تم تدمير قسم طوله كيلومترا واحدا من الطريق الذي يخدم التجمّع والذي موّله مانحون دوليون، على الرغم من إنذار قضائي أصدرته الإدارة المدنية الإسرائيلية بتجميد الهدم. وعموماً، كانت قيمة المساعدات التي دمرت أكثر من 30,200 يورو.

منزل في تجمّع الحديدية هُدم بحجة عدم وجود تراخيص بناء، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

شهد تجمّع الحديدية، والذي يقطنه حوالي 100 نسمة، عمليات هدم وتهجير متعددة وهو غير متصل بشبكات المياه والكهرباء. وتم تخصيص جزء من الأرض التي يقوم عليها التجمّع لمستوطنة «روعي» المجاورة، والتي أعلنتها الإدارة المدنية الإسرائيلية كمنطقة عسكرية مغلقة. وعلى الرغم من الأحداث الأخيرة، بقيت هذه الأسر في التجمّع، حتى وإن كان ذلك في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر بدرجة كبيرة.

الإجراءات الإسرائيلية ضد التجمّعات الرعوية في المنطقة (ج): تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2015

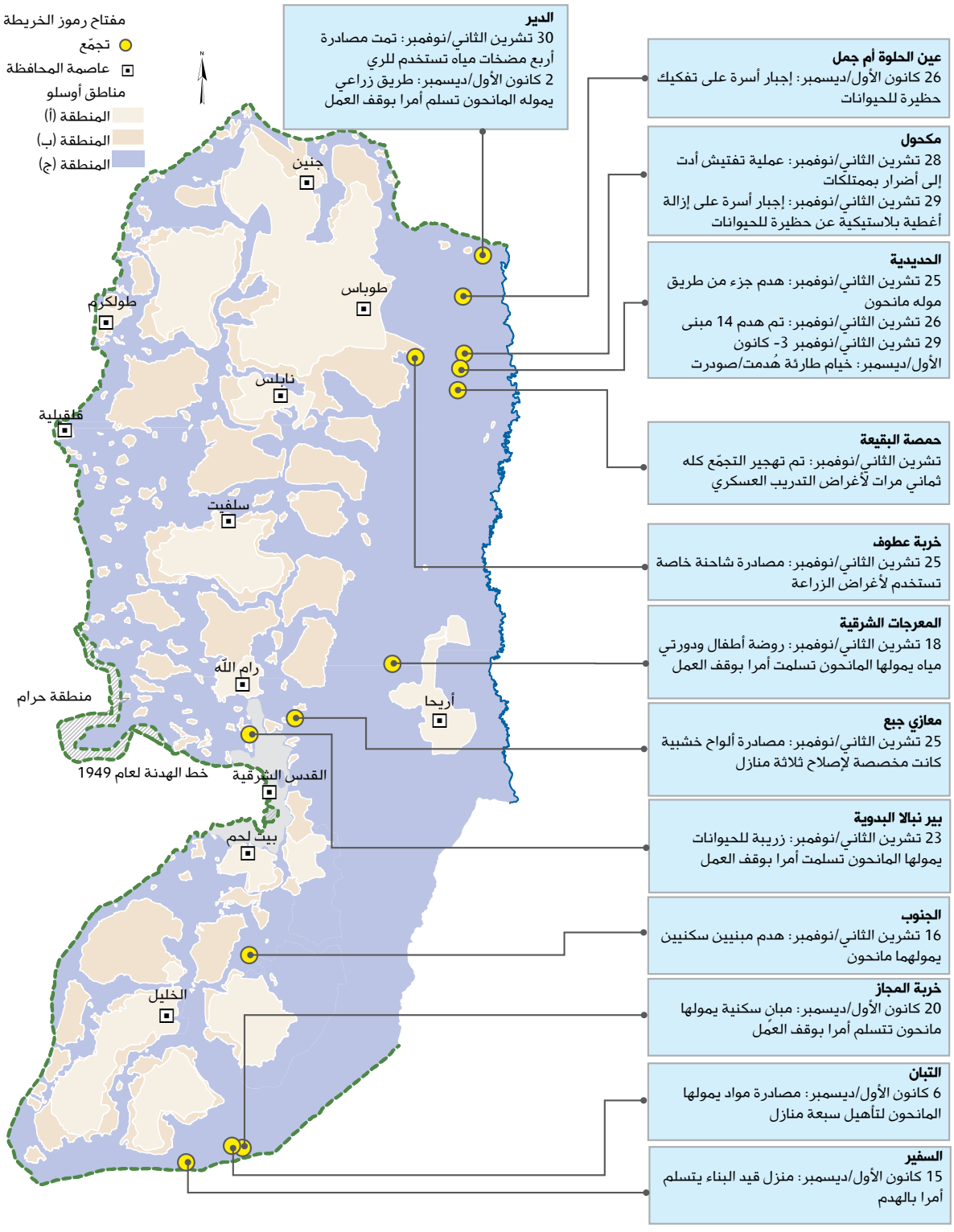

التدريب العسكري

تجمّع آخر في المنطقة نفسها، هو حمصة البقيعة، يعيش فيه 86 شخصا، تم تهجيره مؤقتاً في ثماني مناسبات منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015، لفترات تتراوح بين 6 و18 ساعة لإتاحة المجال للتدريب العسكري الإسرائيلي، مما يعيق سبل العيش للتجمّع بشكل خطير.

حوادث التدريب العسكري التي أدت لعمليات تهجير مؤقت

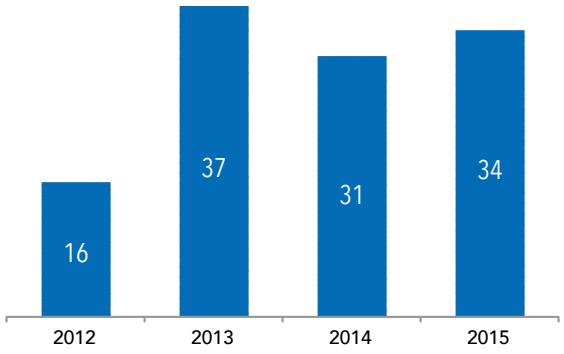

المصدر: قاعدة بيانات حماية المدنيين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

منذ بداية عام 2012، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما يقرب من 120 حادث تهجير مؤقت لتجمّعات بأكملها بسبب التدريب العسكري، وغالبيتها في الأغوار الشمالية.

هناك 38 تجمّعاً رعوياً تقع في مناطق الضفة الغربية التي اعلنتها السلطات الإسرائيلية كمناطق مغلقة لأغراض التدريب العسكري («مناطق إطلاق نار»). منذ بداية عام 2012، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما يقرب من 120 حادث تهجير مؤقت لتجمّعات بأكملها في هذه الظروف، وغالبيتها في الأغوار الشمالية. وغالباً ما أبلغت الأسر عن أضرار لحقت بالممتلكات نتيجة هذه التدريبات، بما في ذلك اشتعال النيران في الأرض الرعوية والزراعية جراء الذخيرة الحية ونفوق الحيوانات التي بتعذر نقلها أو العناية بها.

عمليات الهدم والتهجير في القانون الدولي

وفقا للسلطات الإسرائيلية، تم إنشاء هذه التجمّعات دون التراخيص اللازمة، ولا تمتلك سند ملكية للأرض، وبالتالي فإن إجراءات التنفيذ ضد هذه التجمّعات تتفق مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني للحفاظ على القانون والنظام في الأرض المحتلة (المادة 43، أنظمة لاهاي).

ولكن، يجب فهم المادة 43 وتنفيذها بالترافق مع الأحكام الأخرى ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، بما في ذلك حظر تدمير الممتلكات الخاصة أو العامة الا للضرورة القصوى من أجل العمليات العسكرية (المادة 53)، وحظر التهجير القسري (المادة 49)، والالتزام بتسهيل التوصيل السريع، ودون عوائق وبشكل نزيه لمواد الإغاثة إلى المدنيين المحتاجين ومساعدة العاملين إلى أقصى حد ممكن في تنفيذ مهمة الإغاثة (المواد 59، 60).

ونظرا لعدم وجود تخطيط كافٍ والتخصيص التمييزي للأراضي العامة، فإنه يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول على تراخيص بناء في معظم المنطقة (ج). وتشير البيانات الرسمية إلى أن أكثر من 11,000 أمر هدم -تؤثر على ما يقدر بنحو 13,000 مبنى يمتلكها الفلسطينيون -كانت «معلقة » في المنطقة (ج) بحلول نهاية عام 2014.[3]

مراجعة نظم التنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ وتطويرها

بوابة الاستجابة للعاصفة الشتوية على الانترنت

قبل وصول موسم الشتاء القادم، وللسنة الثالثة على التوالي، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحديث وإطلاق نظام على الإنترنت للاستجابة للعاصفة الشتوية في الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر 2015. وقد تحقق ذلك بالتنسيق الوثيق مع مختلف محافظات السلطة الفلسطينية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والدفاع المدني الفلسطيني، وبمشاركة من المنظمات الإنسانية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

تم تعديل النظام وتطويره بناء على الدروس المستفادة من السنوات السابقة، وتمت متابعته بالتدريب الذي يقدمه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للدفاع المدني الفلسطيني، ولجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وللموظفين المعنيين في المحافظات والبلديات الفلسطينية. كما تم تقديم محاضرات حول النظام إلى فريق التنسيق المشترك ويجري إعداد الخطط لأعضاء فريق إدارة مخاطر الكوارث الوطنية.

قبل وصول موسم الشتاء القادم، وللسنة الثالثة على التوالي، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحديث وإطلاق نظام على الإنترنت للاستجابة للعاصفة الشتوية في الضفة الغربية بالتنسيق الوثيق مع مختلف محافظات السلطة الفلسطينية.

النظام يدعم التوثيق وتتبع الاحتياجات الناجمة عن حالات الطوارئ من خلال الوكالات ذات الصلة في الوقت المناسب، إلى جانب الاستجابة المقدمة والفجوات العالقة. هذا النهج في إدارة حالات الطوارئ يسمح للمسؤولين الفلسطينيين وللوكالات الإنسانية باتخاذ قرارات فعّالة على أساس حجم الاحتياجات وشدتها.

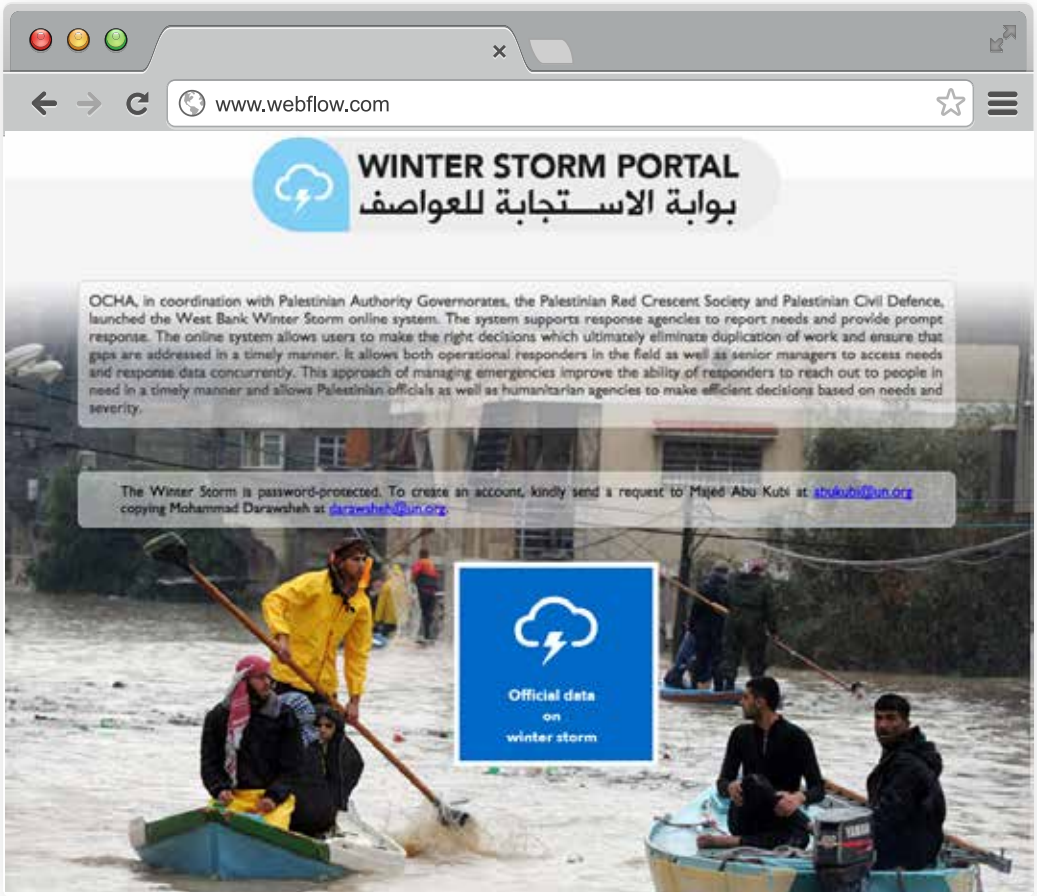

في غزة، يستخدم نظام يعتمد على التطبيق نفسه باعتباره تطبيق يتتبع التقييم الأولي المشترك. ويخطط فريق التنسيق المشترك لاستعراض ومناقشة التوسع الممكن لاستخدام التطبيق إلى آلية متكاملة لتتبع الحوادث والاستجابة.

خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات

أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مجموعة عمل تتألف من ممثلي الوكالات الرئيسية والفرق لمراجعة وتحديث خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات للأرض الفلسطينية المحتلة الحالية. ومن المتوقع أن تدمج هذه المراجعة الاعتبارات الناجمة من زيادة المواجهات والعنف في الضفة الغربية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، وكذلك الدروس المستفادة من الأخطار الموسمية مثل العواصف الشتوية والفيضانات في السنوات الأخيرة.

أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مجموعة عمل تتألف من ممثلي الوكالات الرئيسية والفرق لمراجعة وتحديث خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات للأرض الفلسطينية المحتلة الحالية.

بالإضافة إلى تحديث سيناريوهات التخطيط المختلفة، فقد أعيد النظر في هيكلية التنسيق في حالات الطوارئ وتركيبها، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات على الصعيدين الوطني والمحلي في استراتيجية التنسيق والاستجابة. واستفاد الفريق العامل إلى حد كبير من الدروس المستفادة من إنشاء غرفة عمليات الطوارئ التي عملت في غزة أثناء الأعمال القتالية في عام 2014، ويتم التخطيط لتكرارها في الضفة الغربية، بما في ذلك على المستوى المحلي، لعمليات الطوارئ المحتملة.

الهوامش

1. لمزيد من التفاصيل حول اتجاهات الاستيراد انظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الشهري لمعابر غزة، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
3. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحت التهديد، أيلول / سبتمبر 2015، على الرابط: http://www.ochaopt.org/documents/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_en.pdf

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2016_01_05_english_dec.pdf